خاتمة

وختاما يتضح أن استحداث هذه الهيئات في النظام القانوني الجزائري يُعدّ تعبيرًا عن التحوّل التدريجي في دور الدولة من دولة متدخّلة ومحتكرة للنشاطين الاقتصادي والتنظيمي، إلى دولة منظِّمة وضابطة، تسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات المصلحة العامة وضرورات تحرير بعض القطاعات الحيوية. وقد جاء هذا التحوّل استجابة للتطورات الاقتصادية، ولا سيما في مجالات المنافسة، والضبط بما يفرض أدوات تنظيمية تتّسم بالخبرة والحياد والاستمرارية.

وتُجسّد السلطات الإدارية المستقلة في الجزائر محاولة لإرساء نموذج إداري جديد يقوم على الاستقلال الوظيفي النسبي، مع الإبقاء على ارتباطها بالدولة في إطار مبدأ المشروعية ووحدة السلطة العامة. غير أنّ هذا الاستقلال يظل محاطًا بإشكاليات قانونية وعملية، خاصة فيما يتعلّق بحدوده، وبطبيعة العلاقة التي تربط هذه السلطات بالسلطة التنفيذية، وبمدى فعالية آليات الرقابة المفروضة عليها، سواء من خلال القضاء الإداري أو الرقابة البرلمانية والمالية.

كما يبرز من خلال التجربة الجزائرية أن فعالية السلطات الإدارية المستقلة لا تتوقّف على النصوص القانونية المُنشِئة لها فحسب، بل ترتبط بمدى وضوح اختصاصاتها، وضمان استقلال أعضائها، وتكريس مبدأ المساءلة والشفافية في أعمالها. وعليه، فإن نجاح هذه الهيئات يظل رهينًا بتحقيق التوازن الدقيق بين متطلبات النجاعة التنظيمية واحترام المبادئ الدستورية، ولا سيما مبدأ الفصل بين السلطات وحماية الحقوق والحريات.